المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

راه حکمرانی

الصحيفة الإلكترونية @HOKMRAH العدد العشرة

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

الصحيفه الإلكترونيه
المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمه
والتشريع على مستوى المحافظه
العدد العشرة

٠٧ آبان ١٤٠٥
١٧ جمادى الاول ١٤٤٨
٢٨ اكتوبر ٢٠٢٦

@HOKMRAH

كسر حلقة الإفلات من العقاب الجنائي في ضوء مبدأ المساءلة: دراسة حالة استهداف الصحفيين اللبنانيين من قبل الكيان الصهيوني



الحوكمة البحرية الحديثة، والنظام الجديد لمضيق هرمز، ودبلوماسية استيفاء الحقوق الوطنية



ما تقرأونه في هذه الصحيفة....

الدكتورة نيلوفر مقدمي خمامي،
عضو هيئة التدريس في معهد أبحاث المرأة بجامعة الزهراء، وباحثة في مؤسسة الدفاع عن حقوق المرأة



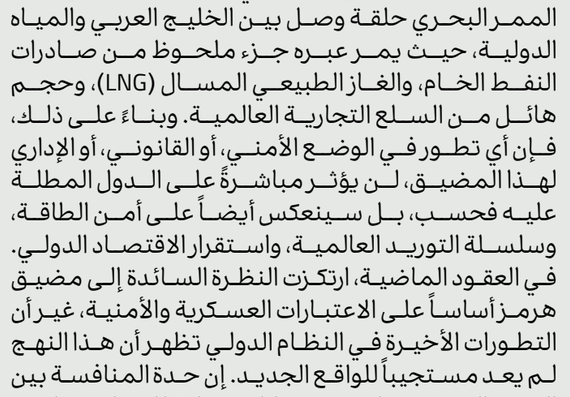
منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، رافقَت الهجمات العسكرية للكيان الصهيوني في قطاع غزة ولبنان نمطٌ من استهداف الصحفيين بشكل واسع النطاق وممنهج؛ وهو ما يُدرج هذه الظاهرة، في ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، ضمن مصاديق جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات. وفي هذا السياق، تُمثّل خطوة قيام إحدى عشرة عائلة لبنانية بجمع الأدلة وتوثيق الشهادات الميدانية بغية رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، تجسيداً موضوعياً للانتقال من المطالبة الفردية إلى النشاط الحقوقي-القضائي على الصعيد الدولي. تتناول هذه الورقة البحثية، مستعينةً بالإطار المعياري لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الأربع، ونظام روما الأساسي، والاجتهاد القضائي للمحاكم الدولية، الأبعاد القانونية لهذه القضية، والعقبات الهيكلية التي تعترض طريق المساءلة، والقدرات المتاحة لكسر حلقة الإفلات من العقاب الجنائي للكيان الصهيوني....

صفحة٢

رسول عالم،
أمين الجمعية الاستشارية لنظام قضايا محافظة لرستان



يُعدّ مضيق هرمز، باعتباره أحد أكثر الممرات المائية الدولية حساسية وتأثيراً، مكانةً تتجاوز مجرد كونه مساراً لعبور الطاقة؛ فهو يندرج، من منظور الجيوسياسة، والجيواقتصاد، والجيواستراتيجيا، ضمن أهم النقاط الاستراتيجية في العالم. ويشكل هذا الممر البحري حلقة وصل بين الخليج العربي والمياه الدولية، حيث يمر عبره جزء ملحوظ من صادرات النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال (LNG)، وحجم هائل من السلع التجارية العالمية. وبناءً على ذلك، فإن أي تطور في الوضع الأمني، أو القانوني، أو الإداري لهذا المضيق، لن يؤثر مباشرةً على الدول المطلة عليه فحسب، بل سينعكس أيضاً على أمن الطاقة، وسلسلة التوريد العالمية، واستقرار الاقتصاد الدولي. في العقود الماضية، ارتكزت النظرة السائدة إلى مضيق هرمز أساساً على الاعتبارات العسكرية والأمنية، غير أن التطورات الأخيرة في النظام الدولي تظهر أن هذا النهج لم يعد مستجيباً للواقع الجديد. إن حدة المنافسة بين القوى الكبرى، وظهور مسارات بديلة للنقل، وتطوير التقنيات البحرية الذكية، وتوسيع الاقتصاد القائم على البحر (اقتصاد المحيطات)، وزيادة دور البيانات والتكنولوجيا في إدارة النقل البحري، قد أبرزت أكثر من ذي قبل ضرورة إعادة تعريف الحوكمة الإيرانية على هذا الممر المائي الاستراتيجي. وعليه، يجب أن تتصدر صياغةُ نموذجٍ حديثٍ لحوكمة مضيق هرمز جدول أعمال صنع السياسات في الدولة؛ نموذج يضمن، إلى جانب صيانة حقوق السيادة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيجاد التوازن بين المتطلبات الأمنية، واعتبارات القانون الدولي، والمصالح الاقتصادية، والتعاون الإقليمي.



صفحة٤

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

راه حکمرانی

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

الصحيفة الإلكترونية @HOKMRAH العدد العشرة

الصحيفه الإلكترونيه
المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمه والتشريع على مستوى المحافظه
٠٧ آبان ١٤٠٥
١٧ جمادى الاول ١٤٤٨
٢٨ اكتوبر ٢٠٢٦
العدد العشرة
@HOKMRAH

كسر حلقة الإفلات من العقاب الجنائي في ضوء مبدأ المساءلة: دراسة حالة استهداف الصحفيين اللبنانيين من قبل الكيان الصهيوني

الدكتورة نيلوفر مقدمي خمامي، عضو هيئة التدريس في معهد أبحاث المرأة بجامعة الزهراء، وباحثة في مؤسسة الدفاع عن حقوق المرأة



الملخص

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، رافقَت الهجمات العسكرية للكيان الصهيوني في قطاع غزة ولبنان نمطٌ من استهداف الصحفيين بشكل واسع النطاق وممنهج؛ وهو ما يُدرِج هذه الظاهرة، في ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، ضمن مصاديق جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات. وفي هذا السياق، تُمثّل خطوة قيام إحدى عشرة عائلة لبنانية بجمع الأدلة وتوثيق الشهادات الميدانية بغية رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، تجسيداً موضوعياً للانتقال من المطالبة الفردية إلى النشاط الحقوقي-القضائي على الصعيد الدولي. تتناول هذه الورقة البحثية، مستعينةً بالإطار المعياري لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الأربع، ونظام روما الأساسي، والاجتهاد القضائي للمحاكم الدولية، الأبعاد القانونية لهذه القضية، والعقبات الهيكلية التي تعترض طريق المساءلة، والقدرات المتاحة لكسر حلقة الإفلات من العقاب الجنائي للكيان الصهيوني.

المقدمة

لم تصبح الحروب المعاصرة ساحةً للمعركة العسكرية فحسب، بل تحولت أيضاً إلى ميدان لصراع الروايات والوصول إلى المعلومات. وفي غضون ذلك، يضطلع الصحفيون، بوصفهم «عيونَ الحقيقة» في مناطق النزاع، بدور فريد لا يُبدّل في توثيق انتهاكات القانون الإنساني ونقل الصورة الحقيقية لمعاناة المدنيين. ومع ذلك، تُظهِر بيانات لجنة حماية الصحفيين (CPJ) أن الكيان الصهيوني قد تحمّل المسؤولية عن نحو ثلثي إجمالي عمليات قتل الصحفيين في العالم خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وأنه منذ عام ١٩٩٢ فصاعداً، لعب دوراً في الاستهداف المباشر للعاملين في المجال الإعلامي أكثر من أي قوة عسكرية أخرى. وقد صاحبَ نمطَ الاستهداف هذا، في لبنان أيضاً، حالاتٌ قيّمتها منظمات حقوق الإنسان -استناداً إلى الشهادات الميدانية، وصور الأقمار الصناعية، وتحليلات المقذوفات- على أنها «مُستهدَفة» وتدخل في عداد مصاديق «جريمة الحرب». وممّا يجعل هذه الوضعية تتجاوز كونها ظاهرةً جنائية محضة هو استمرار حلقة المساءلة الناقصة التي عززت «الإفلات الهيكلي من العقاب» للكيان الصهيوني، وجعلت أي آلية فعالة لتحقيق العدالة تواجه عراقيل تضعها القوى الداعمة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. المبادئ القانونية لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة من منظور القانون الدولي الإنساني (قانون النزاعات المسلحة)، يُعدّ الصحفيون -ما لم يشاركوا بشكل مباشر في العمليات العسكرية- مشمولين بتعريف «المدنيين» الوارد في المادة ٥٠ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويتمتعون بالحماية المنصوص عليها في المادة ٥١ (الحماية العامة للسكان المدنيين) والمادة ٧٩ (حماية الصحفيين). وبناءً على ذلك، لا يُعَدُّ أي هجوم متعمد ومباشر ودون تمييز ضد الصحفيين أثناء أداء واجبهم المهني انتهاكاً صارخاً لقاعدة التمييز (المبدأ الأساسي للقانون الدولي الإنساني) فحسب، بل قد يتصف، في حال ثبوت القصد الجنائي الخاص (Dolus specialis)، بوصف «جريمة حرب» وفقاً للمادة ٨(٢)(ب)(١) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي جرّمت الهجمات المتعمدة ضد المدنيين. علاوة على ذلك، من منظور قانون حقوق الإنسان الدولي، فإن قتل الصحفيين ينتهك الحق في الحياة (المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، وحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات (المادة ١٩)، ويحرم المجتمع الدولي -نتيجةً لخلق مناخ من الترهيب والرقابة الذاتية- من إمكانية الرقابة والتوثيق المستقل للانتهاكات اللاحقة. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في اجتهادها القضائي على الدور الحيوي للصحفيين بوصفهم «رُقاةً عموميين» (Public watchdogs)، واعتبرت أي هجوم ضدهم انتهاكاً جسيماً للنظام العام الدولي.

النشاط الحقوقي للعائلات اللبنانية: من المطالبة الفردية إلى العدالة الجنائية الدولية

في مثل هذا الإطار المعياري، تُمثّل خطوة قيام إحدى عشرة عائلة لبنانية بجمع الوثائق، والشهادات الميدانية، والصور،

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

راه حکمرانی

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

الصحيفة الإلكترونية @HOKMRAH العدد العشرة

الصحيفه الإلكترونيه
المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمه والتشريع على مستوى المحافظه
٠٧ آبان ١٤٠٥
١٧ جمادى الاول ١٤٤٨
٢٨ اكتوبر ٢٠٢٦
العدد العشرة

@HOKMRAH



والأفلام، والبيانات المكانية-الزمانية، خطوةً تتجاوز إطار إحياء ذكرى الشهداء رمزياً. تسعى هذه العائلات، بهدف إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية وسائر الآليات القضائية الدولية، إلى تحويل مجموعة من الروايات المتفرقة إلى أدلة قابلة للطرح أمام محكمة دولية. وتتسم هذه الحركة، من منظور القانون الجنائي الدولي، بعدة وظائف أساسية:

١. التوثيق القانوني لإثبات العلم (Mens rea) وتعمد (Intent) الهجمات؛

٢. كسر احتكار رواية الكيان الصهيوني في تبرير الهجمات بحجة وجود قوات عسكرية بالقرب من الصحفيين؛

٣. إيجاد مقتضيات الملاحقة القضائية عبر تقديم المعلومات إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية (المادة ١٥ من نظام روما الأساسي) وتعزيز الملف قيد النظر حالياً بشأن الحالة في فلسطين؛ وهو الملف الذي أقرّت الدائرة التمهيدية للمحكمة، بموجب قرارها الصادر عام ٢٠٢١، بأن اختصاصه الإقليمي يشمل غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، مع إمكانية امتداد نطاقه ليشمل الجرائم المرتكبة في لبنان باعتبارها ذات عنصر عابر للحدود.

العقبات الهيكلية والتحديات الماثلة أمام المساءلة

على الرغم من القوة القانونية للقضية، يمكن رصد ثلاث عقبات هيكلية رئيسية في طريق المساءلة:

أ) سياسات الدعم من قبل القوى الغربية: إن الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين، من خلال استغلال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن وممارسة الضغط على المؤسسات القضائية الدولية (بما في ذلك التهديد بفرض عقوبات على مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في ولايته السابقة)، قد قوضوا عملياً التمهيد اللازم لإصدار القرارات القضائية الدولية ضد المسؤولين الإسرائيليين. وتُعدّ أشكال الدعم هذه مصداقاً جلياً لـ«الثنائية الانتقائية» (Selective bilateralism) في النظام القانوني الدولي.

ب) عدم عضوية إسرائيل في نظام روما الأساسي: لا يُعدّ الكيان الصهيوني، مثله مثل الولايات المتحدة والصين، عضواً في المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، وفقاً لقاعدة الاختصاص الإقليمي (Territorial jurisdiction) المنصوص عليها في المادة ١٢(٢) (أ) من النظام الأساسي، في حال وقوع الجرائم على إقليم دولة طرف (مثل فلسطين)، يحق للمحكمة ملاحقة رعايا الدول غير الأعضاء أيضاً. ومع ذلك، يواجه هذا المسار تحديات سياسية وقانونية جسيمة.

ج) عدم تعاون الحكومة اللبنانية: لم تقم الحكومة اللبنانية، بوصفها دولة مكان ارتكاب الجريمة، بأي خطوة فعالة حتى الآن لإحالة الملف رسمياً إلى المحكمة (وفقاً للمادة ١٤ من النظام الأساسي) أو إجراء تحقيقات وطنية فعالة في إطار مبدأ التكامل (Complementarity)، وهو ما أحدث بدوره فراغاً في سلسلة السعي نحو العدالة.

الاستراتيجيات المقترحة لكسر حلقة الإفلات من العقاب

على الرغم من العقبات المذكورة، فإن كسر حلقة الإفلات من العقاب يتطلب استراتيجيات متعددة المستويات:

١. الارتقاء بالتوثيق إلى مستوى الأدلة القضائية بالتعاون مع الهيئات ذات الكفاءة الفنية مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، والمنظمات غير الحكومية المعتبرة مثل منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) ومنظمة العفو الدولية؛

٢. استخدام آليات القضاء الوطني في الدول التي تتبنى محاكمها مبدأ الولاية القضائية العالمية (Universal jurisdiction) مثل بلجيكا وإسبانيا وفرنسا، والتي سبق أن فتحت ملفات ضد المسؤولين الإسرائيليين؛

٣. ممارسة الضغط الدبلوماسي على الحكومة اللبنانية للإحالة الرسمية للملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) للوصول إلى مسارح الجريمة؛

٤. تشكيل تحالف إعلامي-حقوقي يضم النقابات المهنية للصحفيين، ومنظمات الدفاع عن حرية التعبير، ونقابات المحامين الدولية، بغية تحويل هذه القضية إلى «قضية نموذجية» في مجال حماية الصحفيين، بحيث يُتاح، حتى في حال التعثر في الملاحقة الجنائية، توفير الأسس لإدانة الكيان الصهيوني سياسياً وأخلاقياً.

الخاتمة

لا يُعدّ ملف الصحفيين اللبنانيين مجرد سردية للفقد والحزن فحسب، بل هو اختبار لمدى فاعلية النظام القانوني الدولي في حماية المدنيين وصون الحقيقة في النزاعات المسلحة. إن المبادرة التي أطلقتها إحدى عشرة عائلة لبنانية يمكن أن تتحول إلى نقطة تحول في الانفكاك عن سياسة «الإفلات المُعْيَر (أو المُمأَسَس) من العقاب»، شريطة أن يتجاوز دعم المجتمع الدولي مرحلة البيانات الرمزية ويُفضي إلى تصميم آليات لجمع الأدلة، وحماية الشهود، وضمان المتابعة القضائية الفعالة. فإذا عجز النظام القانوني الدولي عن تحقيق المساءلة الفعلية في هذه القضية، فلن تتعرض روح ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف للتحدي فحسب، بل ستكون التداعياتُ استمرار الصمت إزاء قتل الصحفيين، وما يتبع ذلك من أفول لإمكانية وصول المجتمع العالمي إلى الحقيقة في الحروب المقبلة.

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

راه حکمرانی

المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمة والتشريع على مستوى المحافظه

الصحيفة الإلكترونية @HOKMRAH العدد العشرة

الصحيفه الإلكترونيه
المراكز الأبحاث في مجالَي الحوكمه
والتشريع على مستوى المحافظه
العدد العشرة

٠٧ آبان ١٤٠٥
١٧ جمادى الاول ١٤٤٨
٢٨ اكتوبر ٢٠٢٦

@HOKMRAH

الحوكمة البحرية الحديثة، والنظام الجديد لمضيق هرمز، ودبلوماسية استيفاء الحقوق الوطنية

الدكتورة نيلوفر مقدمي خمامي، عضو هيئة التدريس في معهد أبحاث المرأة بجامعة الزهراء، وباحثة في مؤسسة الدفاع عن حقوق المرأة



يُعدّ مضيق هرمز، باعتباره أحد أكثر الممرات المائية الدولية حساسية وتأثيراً، مكانةً تتجاوز مجرد كونه مساراً لعبور الطاقة؛ فهو يندرج، من منظور الجيوسياسة، والجيواقتصاد، والجيواستراتيجيا، ضمن أهم النقاط الاستراتيجية في العالم. ويشكل هذا الممر البحري حلقة وصل بين الخليج العربي والمياه الدولية، حيث يمر عبره جزء ملحوظ من صادرات النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال (LNG)، وحجم هائل من السلع التجارية العالمية. وبناءً على ذلك، فإن أي تطور في الوضع الأمني، أو القانوني، أو الإداري لهذا المضيق، لن يؤثر مباشرةً على الدول المطلة عليه فحسب، بل سينعكس أيضاً على أمن الطاقة، وسلسلة التوريد العالمية، واستقرار الاقتصاد الدولي. في العقود الماضية، ارتكزت النظرة السائدة إلى مضيق هرمز أساساً على الاعتبارات العسكرية والأمنية، غير أن التطورات الأخيرة في النظام الدولي تظهر أن هذا النهج لم يعد مستجيباً للواقع الجديد. إن حدة المنافسة بين القوى الكبرى، وظهور مسارات بديلة للنقل، وتطوير التقنيات البحرية الذكية، وتوسيع الاقتصاد القائم على البحر (اقتصاد المحيطات)، وزيادة دور البيانات والتكنولوجيا في إدارة النقل البحري، قد أبرزت أكثر من ذي قبل ضرورة إعادة تعريف الحوكمة الإيرانية على هذا الممر المائي الاستراتيجي. وعليه، يجب أن تتصدر صياغةُ نموذجٍ حديثٍ لحوكمة مضيق هرمز جدولَ أعمال صنع السياسات في الدولة؛ نموذج يضمن، إلى جانب صيانة حقوق السيادة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيجاد التوازن بين المتطلبات الأمنية، واعتبارات القانون الدولي، والمصالح الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. وينبغي أن يتابع مثل هذا النموذج ثلاثة محاور أساسية في آن واحد: أولاً، إرساء نظام حوكمة بحرية ذكية يقوم على البيانات، والتكنولوجيا، والإدارة المتكاملة؛ وثانياً، تطوير دبلوماسية نشطة ومتعددة الطبقات مع الدول المطلة وسائر المستفيدين من العبور عبر المضيق؛ وثالثاً، تحويل القدرة الجيوسياسية لإيران إلى ميزة اقتصادية مستدامة من خلال تطوير الخدمات البحرية، واللوجستيات، والترانزيت، والصناعات المرتبطة بها. وفي هذا الإطار، يتجاوز دور إيران كونها مجرد دولة توفر الأمن للمضيق، ليتحول إلى فاعل يسهم في صياغة النظام المستقبلي لهذا الممر المائي. ومن شأن هذه الرؤية أن تمهد الأرضية لارتقاء مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحوكمة البحرية الإقليمية، وزيادة حصة البلاد من المصالح الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية لهذا الممر الدولي.

القسم الأول

ضرورة تشكيل نظام جديد في مضيق هرمز

تُظهر التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة أن النظام التقليدي السائد في الخليج العربي ومضيق هرمز يشهد تحولات عميقة. إن تزايد المنافسة بين القوى العالمية، وتغير أنماط التجارة الدولية، وتطوير التقنيات البحرية، ووصول فاعلين جدد، أفرزت ظروفاً لم يعد فيها بالإمكان إدارة هذا الممر المائي بالاعتماد حصراً على الأدوات الأمنية الكلاسيكية. وفي مثل هذه البيئة، ستتمتع الدول القادرة على الربط بين عناصر الأمن، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والدبلوماسية بميزة أكبر في صياغة النظام المستقبلي للمنطقة .

إن المنافسة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، والحضور الأبرز للهند في معادلات المحيط الهندي والخليج العربي، وتطوير المبادرات الترانزيتية مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، والاستثمار الواسع النطاق في الموانئ الاستراتيجية كميناء گوادر في باكستان، وتطوير القدرات المينائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة القدرة التصديرية لقطر في مجال الطاقة، تشير جميعها إلى أن الفضاء الجيوسياسي المحيط بإيران يشهد إعادة ترتيب متسارعة. وفي الوقت ذاته، يفرض تطوير الممر الدولي للشمال-الجنوب فرصاً وتحديات جديدة أمام إيران. في ظل هذه الظروف، لا يُعدّ مجرد التمتع بالموقع الجغرافي الممتاز كافياً للحفاظ على مكانة إيران. فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن المزايا الطبيعية لا تتحول إلى مصالح مستدامة إلا من خلال المؤسسات الفعالة، والسياسات المنسجمة، والاستثمار المستهدف، وتوظيف التقنيات الحديثة في الإدارة. وعليه، فإن مستقبل مضيق

هرمز يعتمد، أكثر من اعتماده على الموقع الجغرافي، على جودة الحوكمة، والقدرة المؤسسية، وإمكانات إيران في هندسة نظام بحري كفء. ومن هذا المنظور، لا يعني مفهوم «النظام الجديد لمضيق هرمز» مجرد إعادة تعريف الترتيبات الأمنية، بل يشكل إطاراً شاملاً لإدارة هذا الممر، يغطي الأبعاد القانونية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والدبلوماسية أيضاً. ومن شأن مثل هذا النهج، إلى جانب حماية المصالح الوطنية، أن يمهد الطريق لزيادة دور إيران في إدارة التجارة البحرية الإقليمية وللارتقاء بمكانة البلاد في الاقتصاد العالمي.

القسم الثاني

الهيكل المقترح لإدارة مضيق هرمز

يستوجب تنفيذ نموذج الحوكمة البحرية الحديثة تأسيس كيان قادر على تولي مسؤولية صنع السياسات، والتنسيق، والإدارة المتكاملة للشؤون المرتبطة بمضيق هرمز. وفي الوضع الراهن، أدى تعدد الجهات المسؤولة وتشتت المهام بين مختلف المؤسسات إلى تقليص انسجام صنع القرار وارتفاع التكاليف الإدارية؛ ومن ثمَّ، فإن تشكيل هيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات عابرة للقطاعات من شأنه أن يمهد الأرضية لتنسيق فاعل بين جميع الأطراف المعنية. ويُقترح تأسيس «الهيئة العليا لإدارة مضيق هرمز» كهيئة وطنية مستقلة وتخصصية. ويمكن لهذه الهيئة، بتبوئها مكانةً تفوق الهيئات القطاعية، أن تعمل تحت إشراف رئاسة الجمهورية أو المجلس الأعلى للأمن القومي، لتتولى مسؤولية التخطيط، وصنع السياسات، والتنسيق، والرقابة على كافة الشؤون المرتبطة بإدارة هذا الممر المائي. ويتمثل المجال الأول لمهمة هذه الهيئة في إدارة الملاحة والعبور البحري. ويشمل هذا القسم الرصد المستمر لحركة السفن، والتوجيه الآمن للقطع البحرية، وإدارة حالات الطوارئ، وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ، والارتقاء بمعايير السلامة البحرية. ومن شأن إنشاء مركز قيادة متكامل للسيطرة اللحظية على حركة المرور البحري أن يحول دون وقوع الحوادث ويزيد من كفاءة إدارة المضيق.



أما المجال الثاني للمهام، فهو تنسيق الأمن البحري. وينبغي للهيئة المقترحة أن تعمل كحلقة وصل بين بحرية الجيش، وبحرية الحرس الثوري، وخفر السواحل، ومنظمة الموانئ والملاحة البحرية، والجمارك وسائر المؤسسات المسؤولة، لكي تُتخذ القرارات بسرعة وانسجام أكبر وتتم الحيلولة دون ازدواجية العمل. كما يجب أن تُعدّ حماية البيئة البحرية إحدى الوظائف الرئيسية لهذه الهيئة. وتُعدّ مواجهة التلوث النفطي، والرصد المستمر لجودة المياه، وإدارة المخاطر البيئية، وحماية التنوع الحيوي، والتخطيط للاستجابة السريعة تجاه الكوارث البحرية، من جملة المهام التي يمكن متابعتها في إطار هيكل تخصصي. ولا ينبغي أيضاً إغفال البعد الاقتصادي للحوكمة. فتطوير الخدمات المينائية، واللوجستيات البحرية، وتزويد السفن بالوقود، وصيانة السفن وإصلاحها، والتأمين البحري، وسائر خدمات القيمة المضافة، يمكن أن تشكل جزءاً من مهام هذه الهيئة لكي تتحول قدرات إيران الجيوسياسية إلى مزايا اقتصادية مستدامة. وأخيراً، يكتسي إنشاء مركز وطني للبيانات البحرية، باعتباره الذراع المعلوماتية للهيئة، أهمية بالغة. ويمكن لهذا المركز أن يجمع المعلومات المستمدة من نظام التعرف التلقائي على السفن (AIS)، والصور الفضائية، والرادارات الساحلية، والطائرات المسيرة، ومنظومات الاستشعار عن بُعد وسائر المصادر المعلوماتية في منصة موحدة، ليتيح إمكانية اتخاذ القرار الذكي، والتنبؤ بالمخاطر، والإدارة المتكاملة لمضيق هرمز.

القسم الثالث

خصائص نظام الحوكمة المنشود لمضيق هرمز

يستوجب تصميم نظام جديد لحوكمة مضيق هرمز ألا يُنظر إلى هذا الممر المائي من مجرد منظور أمني، بل يجب تعريفه كنظام إداري متعدد الأبعاد يغطي في آن واحد الأبعاد القانونية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والدبلوماسية. ومن شأن مثل هذا النموذج أن يكون قادراً، إلى جانب صيانة السيادة الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على الاستجابة لمتطلبات التجارة العالمية، وأمن الملاحة، وتحولات البيئة الدولية المستقبلية. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يستند النظام المنشود لإدارة مضيق هرمز إلى خمس خصائص أساسية:

١. الشرعية القانونية والانسجام مع القواعد الدولية:

تتمتع أي صيغة للحوكمة في مضيق هرمز بالاستدامة والقبول متى ما صُمِّمت على أساس المبادئ المقبولة في قانون البحار الدولي وقواعد الملاحة البحرية. إن توظيف القدرات القانونية القائمة، فضلاً عن تثبيته لحقوق السيادة الإيرانية، من شأنه أن يمهد الأرضية لخفض التوترات السياسية وزيادة الاعتبار الدولي للبلاد. وفي هذا الإطار، ينبغي إيلاء الاعتبار لمبادئ مثل سيادة الدولة المطلة، وقواعد المرور العابر (الترانزيت)، وحرية الملاحة، ومسؤولية الدول في تأمين السلامة البحرية، لتكون ركائز قانونية للنظام الجديد. والاتكاء على هذه الأسس، إلى جانب تعزيز الموقف القانوني لإيران، يتيح إمكانية الدفاع الفاعل بصورة أكبر عن المصالح الوطنية في المحافل والمفاوضات الدولية.

٢. الحوكمة الذكية واتخاذ القرار المستند إلى البيانات:

لا يمكن إدارة مضيق هرمز في عصر التحول الرقمي بمعزل عن التقنيات الحديثة. إن الحجم الهائل لحركة السفن، وتعقيد التهديدات البحرية، والمخاطر البيئية، وضرورة الاستجابة السريعة للحوادث، تقتضي أن تُتخذ القرارات بناءً على البيانات اللحظية والتحليلات الذكية. ومن ثم، يجب أن تتحول الاستعانة بمنظومات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة (Big Data)، ومنظومات التنبؤ بالمخاطر، ونماذج المحاكاة، ومنظومات دعم القرار إلى أحد الأركان الرئيسية للحوكمة البحرية. ومن شأن هذا النهج، فضلاً عن زيادة دقة وسرعة اتخاذ القرار، أن يوفر إمكانية الوقاية من الأزمات والإدارة الأكثر كفاءة للموارد.

٣. ربط الأمن بالتنمية الاقتصادية:

لا ينبغي في النظام المقترح اعتبار الأمن مجرد تكلفة حتمية، بل يجب تحويله إلى بيئة خصبة لخلق القيمة الاقتصادية. فقد أثبتت تجربة العديد من الممرات المائية الدولية أن الحوكمة الناجحة تتحقق عندما تتفاعل مجتمعةً كل من الأمن، والتجارة، والاستثمار، والتنمية الاقتصادية. وبناءً على ذلك، يجب تصميم إدارة مضيق هرمز على نحوٍ يضمن، إلى جانب توفير الأمن المستدام، تهيئة الأرضية لتطوير الخدمات المينائية، والصناعات اللجستية، والتأمين البحري، وتزويد السفن بالوقود، وإصلاح السفن، والاستثمار المحلي والأجنبي، وخلق فرص عمل جديدة. وفي

مثل هذا النموذج، لا يمثل الأمن عائقاً أمام التنمية، بل يُعد شرطاً مسبقاً للازدهار الاقتصادي وارتفاع حصة إيران من اقتصاد البحر (اقتصاد المحيطات)

٤. المشاركة الإقليمية والتعاون متعدد الأطراف:

تقتضي الطبيعة عابرة الحدود لمضيق هرمز ألا تقتصر حوكمته على القدرات الداخلية فحسب. إن إرساء آليات التعاون مع الدول المطلة وسائر الأطراف المعنية، من شأنه، إلى جانب زيادة الثقة المتبادلة، أن يخفض تكلفة إدارة الأزمات المحتملة.

القسم الرابع

الدبلوماسية الإيرانية الثنائية ومتطلبات تشكيل النظام الجديد لمضيق هرمز

لقد أظهرت تحولات السنوات الأخيرة أن دور الدبلوماسية في إدارة الممرات المائية الاستراتيجية قد اكتسب أهمية تفوق ما كان عليه في السابق. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على إيران الانتقال من نهج يرتكز حصراً على رد الفعل تجاه التطورات الإقليمية، إلى تبني دبلوماسية فاعلة، واستشرافية، وصانعة للنظام. ولا يهدف هذا النهج إلى مجرد إدارة الأزمات العارضة، بل إلى إرساء ترتيبات مستدامة للتعاون مع الدول ذات المصلحة، وتعزيز دور إيران في المشتركة للبلدين. علاوة على الحوكمة البحرية الإقليمية.

التعاون الاستراتيجي مع سلطنة عُمان:

تُعد سلطنة عُمان الشريك الطبيعي الأهم لإيران في مجال التعاون البحري، نظراً لموقعها الجغرافي ودورها في إدارة مداخل مضيق هرمز. إن العلاقات المتوازنة بين البلدين، وتاريخ التفاعلات الإيجابية، يوفّران فرصة سانحة لتطوير تعاونات مؤسسية معمقة. وفي هذا السياق، من شأن إنشاء مركز مشترك للبحث والإنقاذ البحري، والتنسيق في مكافحة التلوث النفطي، وتبادل المعلومات الفنية، وإجراء المناورات الإغاثية، وتصميم آليات مشتركة لإدارة الأزمات، أن يسهم في تعزيز سلامة الملاحة وتقليل المخاطر المحتملة في هذا الممر المائي.

توسيع التعاون مع دولة قطر:

باعتبار قطر واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، فإن لها مصالح مباشرة في أمن واستقرار مضيق هرمز. وبناءً عليه، فإن تطوير التعاون الثنائي في مجالات أمن الطاقة، والنقل البحري، وتبادل الخبرات الفنية، والتنسيق في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسال، من شأنه أن يسهم في تأمين المصالح المشتركة للبلدين. علاوة على



ذلك، فإن إيجاد آليات تشاورية وأنظمة الرصد البحري، والخدمات بين المؤسسات البحرية في كلا اللوجستية المتقدمة، وإدارة البلدين سيمهد الطريق لمزيد سلاسل التوريد، يمكن أن يشكل من التنسيق في إدارة التحديات جزءاً من الاستراتيجية المشتركة المحتملة ويعزز مستويات الثقة للبلدين في مجال الاقتصاد الأزرق. المتبادلة.

تعميق التعاون مع الهند:

إن تنامي الدور الهندي في التجارة العالمية واستثماراتها في ميناء «تشابهار» قد ضاعف من أهمية العلاقات البحرية بين طهران ونيودلهي. إن تطوير التعاون المشترك في مجالات البنية التحتية للموانئ، والممر الدولي (شمال-جنوب)، والخدمات اللوجستية، وأمن المسارات التجارية، من شأنه أن يعزز مكانة إيران في شبكة النقل الإقليمية. كما أن التعاون في مجالات التدريب البحري، ونقل التكنولوجيا، وتطوير أنظمة الموانئ الذكية، سيخلق آفاقاً جديدة لتعميق العلاقات بين البلدين.

التعاون التكنولوجي مع الصين:

باعتبار الصين أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لإيران وأكبر مستورد للطاقة من المنطقة، فإنها تُعد من الأطراف ذات المصلحة المباشرة في أمن واستقرار مضيق هرمز. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير التعاون في مجالات الموانئ الذكية، والرقمنة البحرية، وتقنيات الأقمار الصناعية،

التفاعل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن استدامة أمن مضيق هرمز لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الحوار والتعاون مع الدول الساحلية الأخرى في الخليج العربي. لذا، فإن إرساء آليات منتظمة للحوار بين المؤسسات البحرية المسؤولة، وعقد الاجتماعات التخصصية، وتبادل المعلومات، والتنسيق في إدارة الأزمات، وتنفيذ البرامج التدريبية المشتركة، من شأنه أن يسهم في خفض حدة سوء الفهم وتعزيز الثقة الإقليمية. ويجب أن يرتكز هذا التعاون على قضايا مثل: سلامة الملاحة، وحماية البيئة، وإدارة الحوادث البحرية، ومكافحة التلوث النفطي، وتسهيل التجارة البحرية؛ وهي مجالات تضمن المصالح المشتركة لجميع دول المنطقة ويمكن أن تكون ركيزة لتشكيل نظام أكثر استقراراً في الخليج العربي ومضيق هرمز.

